وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

"الاقتصاد الوطني"
نهضة شاملة وانطلاقة اقتصادية وانجازات هامة

علي خالد الخليفي

وزارة التجارة والصناعة

التحديات الكـامنة في الوضع الراهن والتطورات الحاصلة

ارتسمت السنوات القليلة الماضية بعدة تحديات تأثرت بها دولة قطر والعالم على حد سواء

- تقلب اسعار النفط
- المتغيرات الجيوسياسية
- جائحة كورونا
- انخفاض مضطرد في الموازنة
- انخفاض في الانتاجية
- تباطؤ النمو الاقتصادي

بالرغم من التحديات الكـامنة تمكنت دولة قطر من تحقيق نهضة شاملة وانطلاقة اقتصادية وانجازات هامة

تتمحور أهم الإنجازات ضمن اطار الاجندة الوطنية واختصاصات وزارة التجارة والصناعة

لم تعد حقبة النفط والغاز وحقبة البنية التحتية والانشاءات هي البدائل الوحيدة في المشهد الاقتصادي العام

حيث شكلت القطاعات غير النفطية 61٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2020

حيث تبنت دولة قطر بدائل نمو جدية متمثلة في:

- التنويع الاقتصادي وتحفيز ومشاركة القطاع الخاص
- تنمية الصناعة والصادرات
- جذب الاستثمار الأجنبي

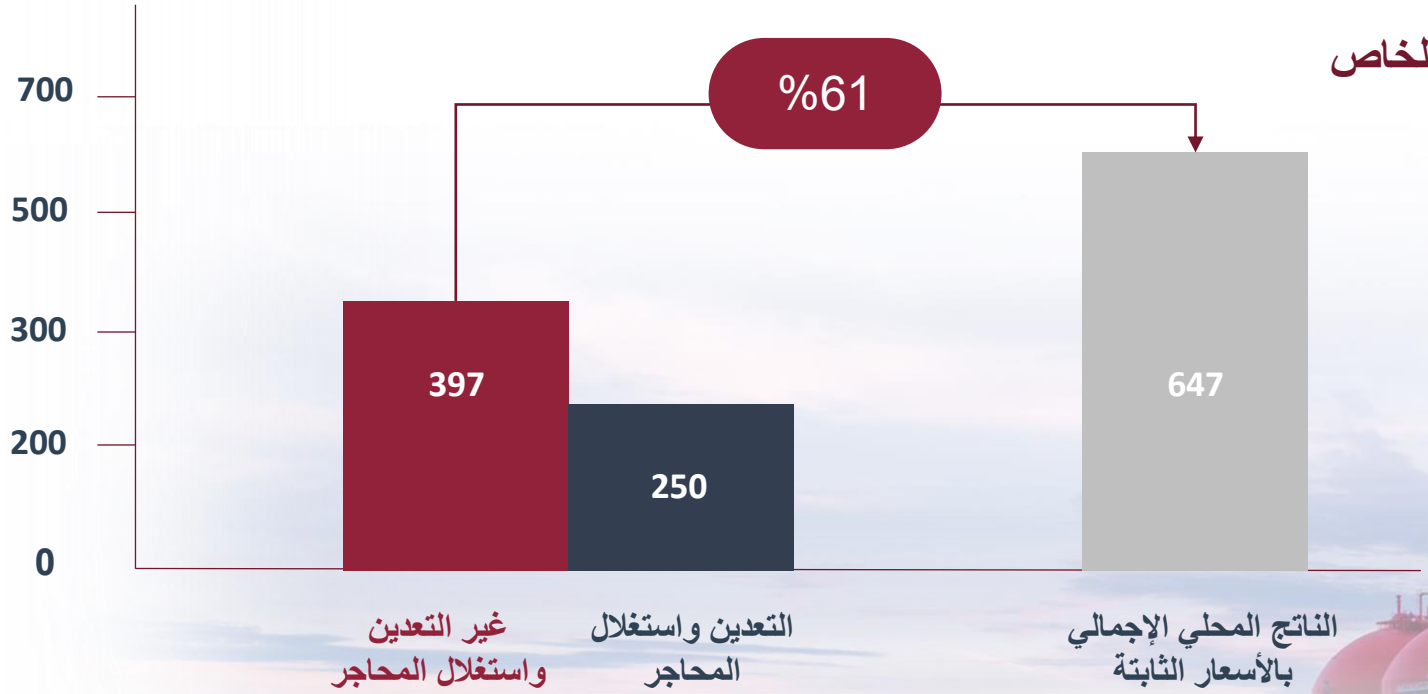

جهاز التخطيط والاحصاء - مليار ريال قطري

الانفتاح الاقتصادي وتعزيز جهود انسيابية تدفق السلع وانتظام عمليات التوريد

أبرز المنجزات في ظل جائحة كورونا والمتغيرات الجيوسياسية

- تعزيز التعاون مع الدول والشركاء التجاريين لدولة قطر التي قامت بفرض قيود على صادرات المُستلزمات الطبية والمواد الغذائية
- توفير المواد الخام اللازمة لمُختلف القطاعات الصناعية في الدولة، للحد من تأثيرات تلك القيود على عمليات التوريد
- تيسير سُبل التبادل التجاري مع كافة الشركاء التجاريين، والتصدي لأية إجراءات من شأنها عرقلة دخول المُنتجات القطرية لكافة الدول
- توفير العدد الكافي من الكمامات والمعقمات والملابس الواقية والمستلزمات الطبية

إنجازات ملموسة في جذب الاستثمار الأجنبي ابتدأت من العام 2019 بتأسيس وكالة ترويج الاستثمار

وإصدار القانون بشأن تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي

وتكللت في تحقيق نمو في جميع المؤشرات ذات العلاقة، لا سيما:

- **في استقطاب نحو 8.2 مليار ريال قطري** في مشروعات استثمارية من رأس مال أجنبي مع فرص عمل لأكثر من 1700 شخص خلال العامين 2020 و2021
- **متابعة استهداف أكثر من 100 شركة لتأسيس مشاريع استثمارية في الدولة،** حيث تستهدف وكالة ترويج الاستثمار العديد من المستثمرين الأجانب الرائدين في القطاعات ذات الأولوية حسب الاستراتيجيات الوطنية
- **اجمالي حجم الاستثمار المباشر ما يقارب 1.029 مليار ريال قطري من بداية العام وحتى شهر سبتمبر 2021**
- **اجمالي عدد الشركات الاجنبية التي تم تأسيسها وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2019 (تأسيس الشركة حتى 100%) من بداية العام وحتى شهر سبتمبر 2021** هو 35 شركة

IPA | Investment Promotion Agency

تطور هائل في التنمية الصناعية

نمو في جميع مؤشرات الصناعات التحويلية ومشاريع تطويرية في منطقة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

بلغت مساهمة الصناعات التحويلية حوالي 12 مليار ر.ق خلال الربع الأول من عام 2021، مما جعلها تحتل المركز الرابع كأعلى الأنشطة مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي للدولة

بلغ اجمالي عدد المصانع في شهر سبتمبر 2021 928 مصنع بنسبة نمو قدرها 20% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2020

بلغ اجمالي حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي في شهر سبتمبر 2021 ما يقارب 232 مليار ريال قطري بنسبة نمو قدرها 1% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2020

بلغ اجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي في شهر سبتمبر 2021 ما يقارب 108 الف عامل بنسبة نمو قدرها 6% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2020

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

حماية المستهلك ومراقبة الاسواق

إنجازات هائلة في ظل جائحة كورونا فيما يتعلق المستهلك وانسيابية السلع والرقابة على الاسواق

تنظيم عمليات التسوق بالمُجمعات التجارية في الدولة وفق شروط تضمن التطابق مع الاحتياطات اللازمة للوقاية من فيروس "كوفيد - 19" للمساهمة في جهود الوصول الحد من إنتشار العدوى

تنفيذ عدد من الاستدعاءات، وإلزام المُزودين باتخاذ اللازم بشأنها، حيث تواصل الوحدات الإدارية المُختصة بالوزارة مراقبة إلتزام الوكالات بالقرارات الصادرة في هذا الشأن

العمل على مُتابعة مدى إلتزام تلك الشركات بتطبيق التشريعات المنظمة لعملها، وبخاصة قرار لجنة تعيين الحد الأقصى للأسعار ونسب الأرباح رقم (5) لسنة 2020 بشأن تحديد الحد الأقصى لأجور خدمات التسويق الإلكتروني وتوصيل المنتجات

إنجازات في مجال تنمية وتحفيز بيئة الأعمال

نسب نمو هائلة في تنمية وتحفيز بيئة الأعمال والتحول الرقمي

بلغ اجمالي الشركات المسجلة في وزارة التجارة والصناعة (الرئيسي والفروع) 166,004 في شهر سبتمبر 2021 بنسبة زيادة قدرها 10% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2020

بعض خدمات النافذة الواحدة التي تم تدشينها في العام 2021:

- خدمة التأسيس الشامل
- اصدار البطاقة الضريبية
- خدمة التجديد الشامل
- خدمة اصدار الرخص المنزلية

بلغت نسبة التحول الرقمي 75.7% من بداية العام ولنهاية شهر مايو بنسبة زيادة قدرها 31% مقارنة مع نفس الفترة من العام 2020

تم تحقيق زيادة في عدد المعاملات بنسبة زيادة قدرها 18% وذلك من بداية العام ولغاية نهاية شهر مايو 2021 مقارنة بنفس الفترة من العام 2020

إنجازات في مجال تنمية وتحفيز بيئة الأعمال

إنجازات أخرى تمثلت في دعم وتحفيز القطاع الخاص

- **محفظة الدعم الحكومي للقطاع الخاص اثناء جائحة كورونا**
- **التعاميم والمبادرات التي تم إصدارها بشأن استثناء ساعات العمل، وتخفيف القيود على بعض الانشطة**
- **تنظيم العمليات في المنطقة الصناعية**
- **إعفاءات كهرماء**

الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العام 2021
حيث تكللت في تنفيذ مشاريع هامة للشراكة

- مراكز صحية لمؤسسة الرعاية الصحية
- مكاتب ومواقف مستشفى مؤسسة حمد الطبية
- مشاريع المنتجعات الشاطئية
- مواقف السيارات بمنطقتي الخليج الغربي وقلب مدينة الدوحة
- معالجة مياه الصرف الصحي بالوكرة والوكير
- مشروع فندق الخليج الغربي

إنجازات عملية فيما يخص اصدار القوانين والتشريعات بالغة الأهمية

القوانين والتشريعات التي صدرت مؤخراً

قانون رقم (1) لسنة 2019 بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي

قانون رقم (1) لسنة 2020 بشأن السجل الاقتصادي الموحد

قانون رقم (10) لسنة 2020 بشأن حماية الرسوم والنماذج الصناعية

قانون رقم (12) لسنة 2020 بتنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص

قانون رقم (4) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (5) لسنة 2015 بشأن المحال التجارية والصناعية والعامة المماثلة والباعة المتجولين

قانون رقم (8) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (11) لسنة 2015

وزارة التجارة والصناعة

Ministry of Commerce and Industry

شكراً لكم